العدد (1965) السنة الثامنة - الأثنين (15) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصـراحة

بدايات النقود

إحسان شمران الياسري

إن أول من فكر بطريقة مناسبة للبيع والشراء لحصول الناس على ما يطلبونه من السلع والمواد والخدمات نتيجة التبادل (المقايضة)، هم العراقيون القدامى (السومريون) في جنوب العراق في (أور) و (لجش تلو) قرب مدينة الرفاعي الحالية، وخصوصا في عهد الملك السومري (أورنمـو). والتبادل (المقايضة)، هو مبادلة حاجة مقابل حاجة أو خدمة لقاء خدمة بين السكان المحليين. وقد تطور الأمر إلى استخدام الموازين والمكاييل. وكانت تبدأ بأوزان صغيرة جداً للمعادن النفيسة، كالذهب والفضة لبيان مقدار ما يتبادله الناس من سلع مهمة لقاء وزن معين من الذهب والفضة. وقد جاء في المادة التاسعة والعشرين من شريعة الملك (أورنمو) في المدة (٢١١١- ٢٠٠٣) ق.م: ((إن الرجل إذا قام بتأجير أرض زراعية إلى رجل آخر من أجل زراعتها، ولكن هذا المؤجر لم يزرعها وأصبحت أرضاً جرداء بسبب إهماله،فعليه أن يدفع لصاحب الأرض ثلاث (كور) من الشعير لكل (يكو) من الحبوب)).

وفي مواد متعددة في شريعة (أشنونا) التي تعود إلى الألف الثاني قبل الميلاد، تمت الإشارة أيضا إلى استخدام الحبوب والمعادن (الشعير والفضة) كنقود.

وجاء في الشريعة الأكثر شهرة في العراق القديم (شريعة الملك حمورابي) في المدة (١٧٩٢- ١٧٥٠) ق.م في إحدى موادها ((إذا حصل رجل على قرض (فضة) وليس لديه فضة في وقت دفعها، ولكن عنده حبوب فعلى التاجر (المقرض) أن يأخذ حبوباً مقابل ذلك وبالسعر الذي يحدده الملك..)).

ونظراً لتوسع استخدام المعادن، وللصعوبات التي نجمت عن استخدام الحبوب في عمليات المقايضة (المبادلة)، فقد شاع استخدام المعادن كوسيط في عملية المبادلة وخاصة الفضة.

وقد استخدمت مجتمعات وشعوب أخرى سلعاً وأدوات أخرى كنقود، حيث تم استخدام الأسماك والجلود والفراء والقمح والملح والسكر والتبغ في أفريقيا، والأرز في اليابان، والصدف البحرية والمحار والخرز في الصين واليمن.

ويستدل من الاكتشافات الأثرية في (أور) إن سكان وادي الرافدين استخدموا النحاس في الألف الرابع قبل الميلاد، حيث قاموا بصنع البرونز عندما خلطوا القصدير مع النحاس، كما استخدم السومريون الذهب والفضة كمقياس لقيم السلع وكواسطة تبادل للحصول على السلع، حيث كانت تصنع على شكل سبائك وحلقات ذات أوزان محددة وموثقة من أجل عدم التلاعب في أوزانها.

وفي المادة التاسعة من شريعة (لبت عشتار) تأكيد على استخدام الذهب والفضة كنقود تؤدي وظائف قياس القيم ووسائل للدفع، حيث تنص على أنه ((إذا اشترى رجل أو تسلم على سبيل الأمانة، إما فضة أو ذهباً بدون شهود أو عقود فإن هذا الرجل سارق ويجب أن يقتل)).

وفي العهد البابلي تم استخدام الذهب والفضة لتؤديا وظائف النقود التقليدية، إذ تشير المادة (١١٢) من شريعة حمورابي: ((إذا ارتبط رجل برحلة تجارية وأعطى ذهباً أو فضة أو أحجاراً كريمة أو أي شيء يملكه إلى رجل آخر وأودعه نقلها، فإذا لم يسلم هذا الرجل ما وجب نقله إلى حيث يجب أن تنقل، على الرجل أن يدفع لصاحب الأموال الواجب نقلها خمسة أمثال ما سُلّم إليه)).

وكذلك استخدم الآشوريون (٢٠٠٠- ١٣٥٠) ق.م معادن الذهب والفضة والرصاص كنقود ووسائل ائتمان، وخاصة في العهد الآشوري الوسيط (١٣٦٥- ٩١٠) ق.م لتمويل العمليات التجارية والصناعية. وتعد النقود التي وجدت في عهد الآشوريين من الأمور المهمة التي عكست ظهور النقود في التداول، خاصة عندما أمر الملك الآشوري (سنحاريب) في المدة (٧٠٤- ٦٨١) ق.م باستخدام (الشيقل) الفضي.

وفي حضارات العراق القديم كان هناك اهتمام كبير في ما يتعلق بالأوزان، حيث صنعوا منذ العهد السومري (حجرات) للأوزان نحتت على أشكال مختلفة للحيوانات تحمل أقياماً لكل وزن.. وقد تم التعامل فيها مع الحضارات المجاورة. ويعتقد بأن الملك (أورنمو) كان أول من عمل على تحديد الأوزان والمكاييل والمقاييس، وقد اخذ في ما بعد كل من البابليين والآشوريين هذه الأوزان والمقاييس. فقد جاء في المادة الحادية والعشرين من شريعة (ايشنونا): ((إذا أقرض رجل فضة كرأسمال وعادَل قيمة الفضة بالشعير، فإنه يسلّم الشعير وفائضة وقت الحصاد وبنسبة واحد (بي)، وأربعة (بان) للكيلو الواحد)) وقد استفادت الحضارات والشعوب المجاورة والتي كان يتم التعامل معها، كالهنود والإغريق وغيرهم من هذه المقاييس والمكاييل، إذ استعمل حاكم اليونان (فيدون) في القرن السادس قبل الميلاد المقاييس والمكاييل البابلية.

وقد نقلت هذه الابتكارات المهمة للنقود من الآشوريين في شمال العراق إلى (الليديين) في بلاد الأناضول الذين كانت تربطهم علاقات تجارية كبيرة مع الآشوريين. وقد ساهم الليديون في صناعة النقود من خلال معدن (الالكتروم) الذي هو عبارة عن سبيكة من الذهب والفضة. ويقال بأن ضرب النقود الذهبية والفضية بدأ على أيدي الليديين في آسيا الصغرى في عهد (كرويسوس قارون الليدي). وإن أول من سك النقود الذهبية هو كروزوس آخر ملوك ليديا المتوفى عام ٥٤٦ ق.م.

وبعد انتصار الفرس على الليديين سنة (٥٤٦) ق.م انتقلت عملية سك النقود إلى الفرس. وفي الفترات التي خضع فيها العراق إلى السيطرة الأجنبية كان يتم استخدام النقود للبلدان المُسيطرة.. فقد قام (الاسكندر الكبير) في بابل بنقش صورته على وجه العملة النقدية وصور بعض الحيوانات على الوجه الآخر. وبعد عام (١٣٨) ق.م قام ملك (البارثيين) في العراق (أرساكس الأول) وبعد تمكنه من القضاء على الحكم السلوقي بنقش صورته على النقود الموجودة في تلك الفترة.

وفي دولة الحضر التي تعد أول مملكة عربية، كانت النقود تحمل على وجهها رأس الإله (شمس) وعلى ظهرها يوجد نقش لطائر النسر وهو ناشر جناحيه، وكانت الحضر تمثل مركزاً تجارياً مهماً بين موانئ الخليج العربي والسواحل الشرقية للبحر المتوسط، قبل أن يتم احتلالها من قبل الساسانيين في سنة (٢٤١) م.

وفي المدة السائدة قبل الإسلام كان التداول في العراق يتم من خلال النقود الفضية الساسانية، في الوقت الذي كانت النقود الذهبية البيزنطية هي الشائعة الاستخدام في كل من مصر وبلاد الشام وشمال إفريقيا، وكانت النقود الفضية الساسانية هي عبارة عن قطعة مستديرة الشكل تحمل صورة الملك الساساني الحاكم الذي صدرت القطعة النقدية في فترة حكمه.

يتضح مما تقدم، انه في ضوء تطور العلاقات التبادلية للمجتمعات الإنسانية فقد تطورت معها الوسائل والأساليب والأدوات التي تسهل عملية تلك المبادلات.. فبعد أن كانت الحيوانات ومنتجاتها، ومن ثم منتجات الأرض من الحبوب وغيرها هي وسائل المقايضة، ظهرت المعادن (الذهب والفضة والنحاس) لتأخذ دورها الكبير في تسهيل عملية التبادل وإشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة، حيث عدت هذه المعادن كسلع ونقود وهي مرحلة أكثر تطوراً تتناسب مع اتساع حركة النشاط الاقتصادي والتجاري بين مختلف البلدان والمجتمعات.

ومن الجدير بالإشارة إلى إن اليونان بدأت بسك النقود منذ سنة ٤٠٦ ق.م وكانت العملة الأساسية هي (الدراخما)، الفضية أما في الإمبراطورية الرومانية فقد سك (الديناريوس) الذهبي في سنة ٢٦٨ ق.م.

وهناك صور جميلة لبعض المعادن والأحجار التي كانت تستخدم نقوداً في الحضارات القديمة التي تزامنت مع حضارة العراق القديم.

وللحديث بقية.

×بتصرف من مقدمة كتاب د.فلاح حسن ثويني (الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق)

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

كتـابـة الـتـاريـخ أم صناعتـه؟

إيمان محسن جاسم

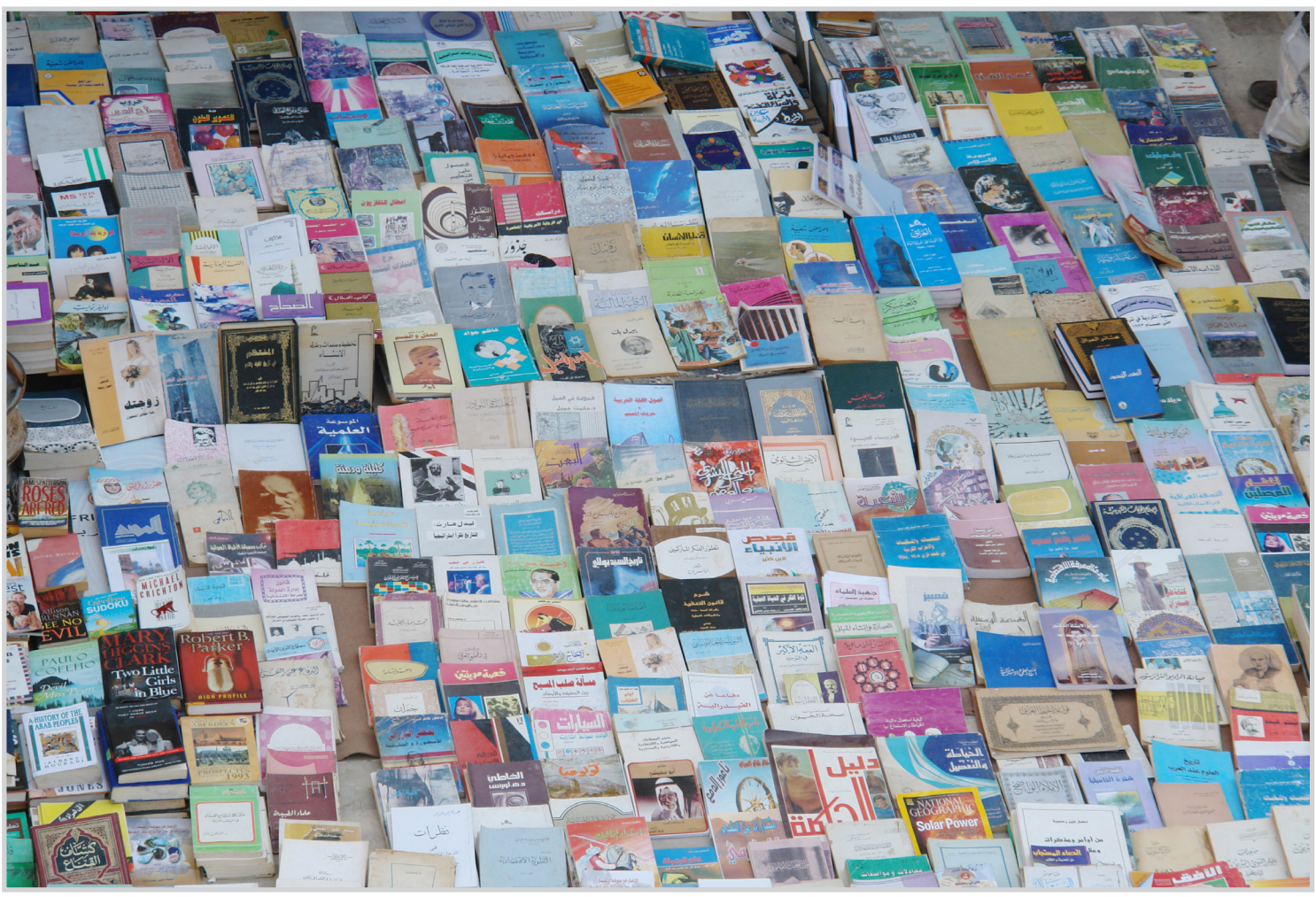

ظهرت العديد من المدارس التاريخية التي طرحت رؤيتها لفهم التاريخ وكتابته ، وبعضها اتخذ هذا وسيلة لإعادة كتابة التاريخ وفق ثقافته وأيدلوجيته بغية ترسيخ ذلك في الأجيال رويدا رويدا وكانت هذه المدارس عادة لا تستند إلى الوثائق بقدر استنادها للروايات لأنها لا تمتلك الوثائق التي تدعم ما تريد إيصاله للمجتمع ، وقد بالغ في ذلك الألمان في عصر النازية الذين قاموا بصياغة أحداث التاريخ ومساراته بما يتفق مع أهداف وطموحات الحركة النازية التي تزعمها أدولف هتلر.

وهذا ما مهد لهم الأرضية داخل ألمانيا من تعبئة الشعب الألماني على هذا النهج وبلورة طروحات فكرية وفلسفية أتاحت بالتالي لأن تتمكن جيوش النازية من اجتياح نصف أوروبا في الحرب العالمية الثانية وتقدم ما تقدمه من تضحيات وسط الماكنة الإعلامية الرهيبة لغوبلز وتأثيراتها الكبيرة ليس على المجتمع الألماني فقط بل تعدتها لمجتمعات أخرى داخل أوروبا وخارجها ، وبالمقابل من ذلك كانت هنالك المدرسة الأمريكية التي قادها هربرت أدامز وفردريك ترنر والكابت ماهان والمدرسة الماركسية والقومية وغيرها. وكلها كانت محاولات لتفسير التاريخ من منظور مادي يستند إلى إطار فلسفي أو فكري معين ينحو باتجاه أدلجة التأريخ وفق مقتضيات المرحلة الآنية .

والتاريخ وكتابته كما يعرف الجميع عملية تراكمية تواصلية لا تتوقف ولا تربط إلا بحركة التاريخ نفسه ، وما يمكن أن نكتشفه من تاريخنا العربي والإسلامي أنه لم يعتمد على الوثيقة كمرجعية بقدر ما اعتمد الرواية والرواة من جهة ومن جهة أكثر أهمية أنه ابتعد عن منهج البحث العلمي للتاريخ ، أي انه تناول التاريخ بمعزل عن العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية في لحظتها ، وبالتالي فإن رواتنا نقلوا التاريخ من مرحلته التنظيمية إلى العشوائية في الانتقاء للروايات ومدى ملاءمتها مع من يريد كتابة مرحلة معينة من مراحل التاريخ وحتى تعاملنا مع الوثائق إن توفرت يكون تعاملاً بعيدا عن الربط والاستنتاج خاصة إن الوثائق مادة خرساء في يد من لا يستنطقها ويحاول قراءة مابين أسطرها .

وفي مرحلتي التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي تأثر كتاب التأريخ بالمدرسة الرانكية التي ذاعت في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي في ألمانيا والتي استند إليها الحزب الاشتراكي الألماني بزعامة هتلر في ما أسماه (صناعة التاريخ) أي إن التاريخ يصنع وقد تكون هذه العبارة صحيحة وفق سياقها التاريخي على اعتبار إن التاريخ مجموعة من الحوادث تحصل هنا وهناك ولكنها لا تصطنع، وهذه نقطة مهمة جدا، نقول بأن من كتب أو إعاد كتابة التاريخ في العصرين الحديث والمعاصر تأثر بهذه المدرسة لاسيما إن الموجه الأولى من المفكرين والمحدثين ضمن البعثات العلمية التي أتجهت إلى أوروبا نهاية القرن السابع عشر كانت ذات اتجاهات قومية بحكم فترة الاحتلال العثماني للوطن العربي واتباعه سياسة التتريك وتأثيراتها على القومية العربية ، وهذا الاحتلال العثماني كان أحد عوامل تطور الحركة الفكرية العربية آنذاك ، وبالتالي فإن الموجة الأولى من المفكرين مثل عبد الرحمن الكواكبي وعبد الحميد الزهراوي وغيرهم كانوا يحملون أفكاراً قومية كانت قريبة جدا من المدرسة الرانكية في نظرتها للتاريخ مما مهد الطريق لأن يكون التاريخ العربي مصبوغا بالصبغة القومية .

وهذه الصفة (أي صفة القومية) انتقلت بفعل هذا التأثير التراكمي لأكثر من قرن من الزمن، وأدت إلى نشوء تيارات قومية في أماكن كثيرة من بقاع الوطن العربي ، هذه التيارات والأحزاب تمكنت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الوصول للسلطة في بلدانها وفي مقدمتها تيار الضباط الأحرار في مصر بزعامة جمال عبد الناصر ، وفي مراحل وسنوات أخرى تمكنت الأحزاب والقوى الوطنية في دول أخرى من فرض سلطتها عبر الانقلابات في بلدان عديدة منها: سوريا والعراق ، وبلدان أخرى لم تكن فيها أحزاب بل أشخاص آمنوا بالقومية وتأثروا بها مثل: ليبيا والسودان ، وهذا ما جعل الوطن العربي يشهد مرحلة إعادة كتابة التأريخ وفق الرؤية الجديدة للتاريخ والنظر إليه من منظار قومي، على غرار المدرسة الرانكية ، مع بروز كتاب لديهم توجهات متطابقة ورؤية لا تختلف كثيرا عن رؤية الأنظمة السياسية التي كانت في بداية نشأتها تبحث عن عوامل بقائها فلم تجد سوى القومية والتاريخ، ومنهما انتقلت لدمج التاريخ بالدين ومحاولة ربطهما مع بعضهما البعض ترابطا يجعل من الحاكم بمنزلة نصف إله كما كان سائدا في مصر القديمة أيام الفراعنة .

هذه القراءة القومية للتاريخ كانت على حساب القوميات الأخرى المتواجدة في أرض العرب ، لا بل حتى كانت على حساب الديانات الأخرى أيضا بحكم إن مسارات التاريخ الجديدة التي خطتها أقلام السلطات تمكنت من إيجاد حلقات وصل وربط دائمية بين الرؤية الدينية للتاريخ ،والتاريخية للدين ، وبالتالي انعكس ذلك بشكل كبير على حركة التاريخ نفسه عبر تغييب دور وأهمية القوميات الأخرى والديانات الأخرى .

ويمكننا أن نستشهد هنا بحملة تهجير اليهود ما بعد الحرب الأولى بين العرب والاسرائيليين عام ١٩٤٨، حملة التهجير كانت من قبل القيادات والزعامات السياسية العربية على أساس ديني – قومي ، متناسين بأن اليهود الذين تم تهجيرهم هم عرب أقحاح وبالتالي فإنهم تصرفوا وفق رؤية خاطئة ومن الصعب على حركة التاريخ قبولها وتصحيحها ، وهذه الهجرة كانت ضد حركة ومسارات التاريخ مهدت لتأسيس دولة بعد أن زود العرب هذه الدولة بالبشر العربي ونقلوا معه التراث اليهودي الذي هو جزء من تراث المنطقة بحكم إن اليهودية دين مهبطه أرض العرب ، واليوم تجدنا نطالب بالتراث اليهودي بغية تصحيح مسارات التاريخ الذي تجاوزنا عليه كثيرا.

وما نسمعه ونطالعه اليوم من محاولة إعادة كتابة التأريخ نرجو أن لا ينطلق من ذات المنطلقات القديمة بحيث يتأثر بالإطار السياسي الذي يغذي ذلك المنظور أو الايدولوجيا وصياغة التأريخ بما يتلاءم وهذا المنظور والرؤية السياسية القائمة في مرحلتها، أي نحن لا نريد كتابة تاريخ يستخدم لمرحلة بعينها فقط بل تاريخ حقيقي يتم تداوله بين الأجيال كموروث لا بد منه.

مفهوم النزاهة وقيم المجتمع

علي نافع حمودي

يعرف الجميع بأن الفساد مفهوم مركب له أبعاد متعددة وتختلف تعريفاته باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه.فيعد فسادا كل سلوك انتهك أياً من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام كما يعد فساداً كل سلوك يهدد المصلحة العامة، وكذلك أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة و كل ما هو ضد الصلاح قال تعالى: [ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها] وقال تعالى: [وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد] و تُعَرِّف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه »سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام لتحقيق مكاسب شخصية«، ولا تميز المنظمة بين الفساد الإداري والفساد السياسي، أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير. وترى أن عمليات الفساد تسلب من البلدان طاقاتها وتمثل عقبة أداء في طريق التنمية المستدامة.. وظاهرة الفساد تشمل جرائم متعددة مثل: الرشوة والمتاجرة بالنفوذ، إساءة استعمال السلطة، الإثراء غير المشروع، التلاعب بالمال العام واختلاسه او تبديده او اساءة استعماله، غسل الأموال، الجرائم المحاسبية، التزوير، تزييف العملة، الغش التجاري وجرائم أخرى ، وقد عانت دول عديدة منه لأنه ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولذا تتعدد أسباب نشوئها، ومن هذه الاسباب عدم اتساق الانظمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية وضعف الرقابة. وللفساد آثار سلبية متعددة اهمها التأثير السلبي على عملية التنمية فينحرف بأهدافها ويبدد الموارد والامكانات ويسيء توجيهها ويعوق مسيرتها كما يضعف فاعلية وكفاية الأجهزة ويتسبب في خلق حالة من التذمر والقلق. ومن أجل القضاء على الفساد علينا ان نؤسس لمفهوم النزاهة عبر برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضموناً استراتيجياً يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة اسبابها وتعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الدولية في مكافحة الفساد وتعزيز مفهوم النزاهة كقيمة ديمقراطية خاصة وان العراق يعيش الآن حالة انتقالية رغم مرور أكثر من سبعة أعوام على التغيير من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي التعددي، وهذا التحول يساهم بشكل أو بآخر في تفشي الفساد مما يتطلب محاربته عبر تفعيل مبادئ النزاهة والشفافية التي تشير الى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة. فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم. وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور كما يحصل لدينا الآن في العراق عبر عرض وزارة النفط الشهري لصادرات العراق النفطية ومجموع الأموال المستحصله جراء ذلك ، وكذلك مناقشة الموازنة السنوية للدولة وأوجه الإنفاق بشكل علني ومباشر ، ويمكننا تعزيز النزاهة كقيمة جوهرية من قيم الديمقراطية في العراق عبر محاربة الفساد الذي يعد أحد أبرز التحديات التي تؤثر سلباً على عمليات الإصلاح والتنمية في ظل ندرة البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة وضعف ثقة الناس، بشكل عام، بقدرة الدولة على التحرّك الفعال في مواجهتها. ومع ذلك، فإنّ التطورات الإيجابية التي تحقّقت مؤخراً تنبئ بإمكانية التغيير والتطوير في هذا المجال. فقد شهدت الفترة الأخيرة اتساعاً ملحوظاً في مساحات النقاش العام حول موضوع الفساد وربط ذلك بالإرهاب في العراق خاصة وان الكثير من التقارير الرسمية اثبتت ارتباط الفساد بدعم العمليات الإرهابية، مما يتطلب مجابهته فكريا عبر غرس مفاهيم النزاهة في المجتمع خاصة وأن تأسيس هيئة النزاهة العامة في العراق بمستوى عال من الصلاحيات الرقابية على اجهزة الدولة المختلفة يشكل حدثا قانونيا واداريا على مستوى كبير من الأهمية من حيث الوجود والدلالات، فهذه التجربة الحديثة على مستوى الوطن العربي تعطي دلالات ذات مغزى خاص ، أهمها ان قيم سيادة القانون والديمقراطية في العراق ستسير بالاتجاه الصحيح مادامت هذه الهيئات الرقابية تعمل بشكل مستقل وبكفاءة مهنية عالية ، وتعد هيئة النزاهة العامة هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب حصرا بموجب المادة (١٠٢) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥. لهذا نجد بأن الأرضية الدستورية والقانونية ممهدة لتعزيز قيم النزاهة والشفافية في المجتمع العراقي عبر الكثير من القنوات الإعلامية والثقافية والتربوية وغرسها في الجيل الجديد لكي تكون عملية البناء صحيحة ومتكاملة وسليمة .

مصادر المعلومات

صبيح الحافظ

تعرف مصادر المعلومات باختصار شديد بأنها الحاملات والأوعية التي تحمل المعلومات فإذا تجنبنا المعلومات الشفوية التي يتناقلها الناس باعتبارهم مصادر للمعلومات فأننا نعني في هذا الموضوع مصادر المعلومات التي تنشر وتتداولها الأيدي، ذلك إن النشر هو السبيل لاستمرار تدفق المعلومات وتنميتها والوسيلة الوحيدة لتوارث الخبرات والمعارف ، يقول احد المكتبيين (إذا كان الجيل الحالي يقيمنا ويدينا بمقدار ما نقدم له من معلومات فإن الجيل القادم والأجيال اللاحقة سوف تدينا بمقدار حرصنا للحفاظ على هذا التراث الفكري ونقله إليها كاملاً وسليماً ونامياً). ولقد اقتضت سنة التطور كما في كل شيء – ان تتطور أيضاً مصادر المعلومات في مظهرها التسجيلي وتحمل وتعبأ في أوعية ذات أشكال وأنواع متعددة وهي تمثل الوسائط المستخدمة لتسجيل وتخزين ونقل المعلومات كالورق (وما قبله طبعاً كالحجارة والخشب والعظام والرق والبردي ...الخ) والأشرطة المثقبة والأفلام والاسطوانات والإقراص المغنطة وغيرها من الوسائل الحديثة.

وتقسم مصادر المعلومات تبعاً للنوع الى مصادر بصرية ومصادر سمعية وأخرى سمعية بصرية مثل (الاذاعة التلفزيونية) ومصادر لمسية (مثل الوثائق المكتوبة بطريقة بريل) ويمكن تقسيم المصادر البصرية أيضا الى مصادر مكتوبة (كالمصورات التوضيحية والخرائط) ومصادر لدائنية (مثل العملة والأختام) ، كذلك تنقسم مصادر المعلومات المكتوبة الى مصادر أولية وأخرى ثانوية ، والأولية هي المصادر الأصلية الناتجة عن النشاط العلمي والأدبي والمتمثلة في حقائق ومعارف علمية جديدة أو في تفسير جديد لأفكار وحقائق معروفة مثل (البحث الذي يشتمل على موضوع واحد ومقالات الدوريات والرسائل العلمية ، الجامعية ...الخ) ، أما المصادر الثانوية فهي التي تنبع من المصادر الاولية ((مثل الشروح والإحصائيات والفهارس وغيرها) وهناك ايضا مصادر تتضمن إنتاجاً فكرياً مساعداً أو إضافياً (مثل القواميس وكتالوكات الناشرين وغيرها من الكتب المرجعية) وهي مواد تعاون على حصر واختيار المصادر الأصلية والمصادر الثانوية ، وهكذا نجد مصادر للمعلومات تأتي في بداية معالجة المعلومات هي (المدخلات) وأخرى تأتي في نهاية الدورة هي (المخرجات) ثم يدخل المصدر دورة التوثيق والاسترجاع وينتج عن معالجة المعلومات مصادر جديدة يتاح للمستفيدين استخدامها وتصبح بدورها معلومات ، وهكذا . لقد أثبتت الدراسات والإحصائيات السابقة التي أجريت في أواخر القرن الماضي ان حجم مصادر المعلومات يتضاعف كل عشر سنوات ، ومن المؤسف ليس لدينا الآن إحصائيات حديثة تبين لنا الرقم المنتج لمصادر المعلومات بمختلف أشكالها ولاسيما تلك الأشكال المنظورة في التقنيات الحديثة، فعلى سبيل المثال وطبقاً للإحصائيات الماضية في مجال واحد هو الكيمياء انه في عام ١٩٧٠ بلغت اكثر من (٢٥٠) ألف مستخلص وكتاب وسوف يزداد هذا الرقم بشكل مضاعف مرتين بعد العشرين سنة القادمة ، ونعتقد اليوم ان عدد النشرات التي تصدر سنوياً تقدر بحوالي اكثر من مليون كتاب بـ(عناوين) مستمدة من حوالي(٢٥) ألف مجلة تصدر في(١٠٠) دولة بـ(٤٥) لغة ان لم يزد هذا الرقم على أكثر من هذا بكثير.

وفي سبيل مواجهة هذا التحدي ومتابعة الإنتاج بقدر الامكان في مختلف مصادره وأوعيته نشأت وظيفة توثيقية خاصة هي (الضبط البيلوغرافي) وهذه الوظيفة لها قوانينها وقواعدها ومعاييرها سواء في الحصر او في اساليب المعالجة والنشر .

ولقد تمثلت القوة التنفيذية للضبط البيلوغرافي في صدور القانون المعروف دولياً باسم قانون الإيداع ، وهذا القانون يكاد يكون معمولاً به في جميع الدول وهو بصفة عامة يلزم الأطراف المسؤولة عن إنتاج ونشر مصادر المعلومات في الدولة (المؤلف،الناشر ، الطابع) إيداع عدد من النسخ في المكتبة الوطنية للدولة أساساً او في مكتبة اخرى اذا لم يوجد في الدولة مكتبة.

والعمل البيلوغرافي هو كل نشاط يرمي الى إنتاج قوائم مقننه بالإنتاج الفكري (كتب ،دوريات ، مقالات ، بحوث ، رسائل جامعية، صحف ، أفلام ، براءات اختراع ، ...الخ). وتعتبر هذه القوائم هي الوسيلة للتعرف على مصادر المعلومات الحديثة وكدلالة لمن يريدها حسب الاختصاص. البيلوغرافيا اذن هي فن جمع وخزن المعلومات عن مصادر المعلومات (الكتب وغيرها من اوعية حمل ونقل المعلومات) وبهذا تكون هي مصادر معلومات عن مصادر المعلومات.